ورقة عمل بعنوان

التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن

اعداد الطالب / عادل سعيد خالد

تحت اشراف ا. د/ نبيل أحمد محمد العفيري

ملخص

هدفت هذه الدارسة إلى الكشف عن التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن ، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لجمع البيانات والمعلومات ، وتصنيفها و وترتيبها من خلال أدبيات الفكر التربوي الخاصة بهذا الموضوع وتحليلها وتفسيرها ، وما تفرضه هذه المنهجية حقائق تشخيص حال استجابة التعليم العالي للتحديات التي تواجهه ، كما استخدم الباحث أسلوب سوات (SWOT) لتحليل العوامل البيئية الداخلي والعوامل البيئية الخارجية

Abstract

This study aimed to explore the strategic challenges facing higher education in Yemen. The study followed the analytical descriptive method for collecting data and information. The data and information were categorized and organized according to the relevant Educational thought literature , and then analyzed and interpreted in view of the concerned method in relation to the diagnostic status facts of higher education in responding to the challenges it faces. The study also used (SWOT) style to analyze the internal and external environmental factors.

مقدمة

يعد التعليم الركيزة الأساسية لتطور أي مجتمع وله الدور الكبير في التنمية بمختلف أشكالها وفي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وما الحضارات التي شهدتها البشرية على مر العصور إلا خير شاهد على أنها بنت نهضتها الحضارية على الأسس العلمية.

يشهد التعليم العالي جهودا تطويرية حثيثة في مختلف دول العالم، لاسيما في البلدان المتقدمة، وذلك لتمكين هذا التعليم من مواكبة مطالب التنمية ومواجهة مستجدات العصر وتحديات المستقبل (European Commission Report,2007, P.5)، وتكاد تنطلق هذه الجهود الإصلاحية من مراجعة الأطر المرجعية الموجهة للتعليم العالي، بما تتضمنه من المبادئ والأهداف، وما تجسده من رؤية ورسالة، وما يترتب عنها من الوظائف والمهام المناط بهذا التعليم(Stephen,1974,5)، وتواكبا مع هذه الجهود الإصلاحية لمنظومة التعليم العالي، عقدت منظمة اليونسكو العديد من المؤتمرات العلمية العالمية التي أعطت أولوية قصوى لتطوير سياسات التعليم، كما تناما عدد الفعاليات العالمية المكرسة لإصلاح التعليم العالي في العصر الراهن في كثير من دول العالم، لاسيما المتقدمة منها، وذلك انطلاقا من إصلاح الأطر الفكرية الناظمة لهذا التعليم، بل أن جودة التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، أصبحت اليوم محكومة بأطر مرجعية ذات سياق عالمي، تتمثل بمنظومة من المعايير والمواصفات التي تفرضها فلسفة الجودة الشاملة بمداخلها المختلفة(Unesco,2009,1).

غير أن مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية، وعلى الرغم من كونها أكثر معاناة من هذه المشكلات والتحديات، نجدها أقل حظا في جهود الإصلاح والتطوير، فالتعليم العالي في الوطن العربي، ما يزال يواجه مجموعة من المشكلات والتحديات ,التي تأتي في مقدمتها غموض الرؤية الفكرية لمسارات هذا التعليم (المنظمة العربية، إليسكو،72,2004)..

وفي هذا العصر يعد التعليم العالي له الدور الريادي في التنمية والتطور، حيث يعد الأفراد إعداداً يؤهلهم لسوق العمل ، وبالمقابل فأن التعليم العالي يواجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تحتم القائمين عليه بمواجهة تلك التحديات وتجاوزها وهذا يتطلب خططاً إستراتيجية والعمل على تنفيذها على أرض الواقع، ولن يتحقق هذا إلا بتكاتف جهود الجميع حكام ومحكومين علماء ومثقفين كل من موقعة لما فيه نهضة وتطور المجتمع واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة ولن يتأتى ذلك إلا بالعلم والمعرفة (الحاج، 176,2013)

وقد تضافرت تحديات داخلية وخارجية أخذت تدفع نحو تغيير التعليم العالي، وتزيد من سرعته، مدفوعة بضغوط وتداعيات عدة، منها ما هو سياسي: يتمثل في تأكيد الحرية والاستقلال، والمشاركة الديمقراطية. ومنها ماهو اجتماعي: يتمثل في الاعتراف بالحق في التعليم العالي لكل فرد ، تطبيقًا للمبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء المجتمع الواحد، ولتعويض الحرمان الثقافي والتعليمي الذي عانته بعض البلدان في الماضي ومنها اليمن ، والأهم من ذلك إحداث تغييرات اجتماعية تقضي على مظاهر عدم المساواة. ومنها ما هو علمي ومعرفي: يتمثل في النمو الهائل للمعلومات والمعارف، بتطبيقات مختلفة. ومنها ما هو اقتصادي: يتمثل في اعتباره عملية اقتصادية وإنتاجية واستثمارية، تفي بمطالب سوق العمل من القوى العاملة المؤهلة والمدربة. ومنها ما هو تنموي: يتمثل في اعتباره عنصرًا رئيسًا في التنمية الشاملة يفوق في أهمية العناصر الأخرى. ومنها ما هو مستقبلي: يتمثل في ضرورة توسيع قاعدة التعليم العالي؛ لمواجهة التحديات المستقبلية، وتجهيز أبناء المجتمع لمهام الغد، وتعدهم لزمن قادم مفتوح على كل الاحتمالات المتوقعة وغير المتوقعة.(الحاج،232,2007)

وبالنظر إلى أوضاع التعليم العالي في اليمن، فإنه واقع في أزمة استفحلت حدتها، واتسعت تأثيراتها، فهو يواجه العديد من التحديات والهموم الناتجة عن تحديات خطط التنمية، فالهيكل التعليمي معقد وغير مرن لهذه المنظومة وصعوبة تنقل داخل مستوياتها وكذلك الانتقال الى سوق العمل إضافة الى المشكلات الخاصة بالجودة والكفاءة ،وتكدس الطلبة في مجلات وتخصصات تشبع منها سوق العمل، وعدم توفر البنية التحتية، كما أن سياسة التوسع في التعليم العالي لم تراع العدالة وكفاءة الفرص للتوزيع الجغرافي والسكاني بين محافظات الجمهورية (مؤشرات التعليم العالي،2014، 61-63).

لذلك من المحتم التدخل الواعي لمواجهة تلك التحديات وذلك بتجديد ، بل وتغيير نظم التعليم باستمرار في ضوء استشراف أفاق المستقبل بفكر جديد وارادة وثابة، وفتح المجال واسعاً لأي تجديدات، كلما دعت الحاجة لذلك ، والا فلا بقاء لنظم تعليمية بالية جامدة شكلاً ومضموماً، كذلك وإعادة توظيفه توظيفاً اجتماعياً واعياً يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية ، شريطة التلاؤم مع استراتيجية المجتمع(حامد،65,1987).

ولذا تحاول الدراسة الحالية الى تحديد ابرز التحديات الاستراتيجية الداخلية والخارجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن و التعرف على التوصيات والمقترحات لمواجهة تلك لتحديات بغرض تسليط الضوء عليها.

المشكلة :

على الرغم من التطور الحاصل في مجال التعليم العالي في اليمن ,وتوفر البنية التشريعية الموجهة لهذا التعليم ,بما يقترض أن يترتب عنها من السياسات والاستراتيجيات والخطط المنظمة لهذا التعليم، وعلى الرغم أيضا من تنامي الجهود الرسمية لتطوير هذا التعليم، في ضوء بعض التجارب العالمية والعربية ,غير أن الممارسات الفعلية والحصاد النهائي لهذه الجهود التطويرية، تكشف عن أوجه قصور عديدة يعاني منها التعليم العالي في اليمن .لعل أبرز جوانب الإخفاق في هذا التعليم، تتمثل في ضعف كفايته الداخلية والخارجية .وقد انعكس ذلك في تنامي الأصوات الناقدة لواقع التعليم العالي، في السنوات الأخيرة، وخاصة من منظور الجودة .ولكن وعلى الرغم من إجماع الكثير من الباحثين والمهتمين حول وجود أزمة في التعليم العالي، إلا أن الاختلاف قائم حول تشخيص الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة(الهبوب،2010).

واستشعاراً للتحديات المحدقة بالتعليم العالي حالياً ومستقبلاً ، اندفعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى وضع استراتيجية لتطوير التعليم العالي ، الا أن هذه الاستراتيجية أتت منفصلة عن بعضها ، وبالتالي بنيت على رؤى ومنطلقات ، بدائل وخيارات ، وأساليب واجراءات ، متباينة في أسسها ، متناقضة في أساليبها ووسائلها ، متعارضة في خطوات العمل ومراحل التنفيذ(تقرير التنمية البشرية،69,2004).

وقد تناولت العديد من الدراسات التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن ومن بين هذه الدراسات التي كلا من :

دراسة (البنك الدولي،3,2010)،و التي اكدت أن التعليم العالي يعاني من تدني جودة التعليم ، والاعتماد على مناهج وأساليب دراسية تقليدية، وطغيان التخصصات النظرية على التطبيقية.

دراسة (باعباد،19,2004)، و التي أكدت أن التعليم العالي تعاني غموض في فلسفتها ورويتها و أهدافها مما أسهم في ضبابية أطرها المرجعية ، وأفقدها الاستقلالية الكافية ، وتسبب في الكثير من المشكلات منها ضعف القدرة المؤسسية في التخطيط والاشراف وغياب مركز التقييم والتطوير و محدودية الهياكل التنظيمية.

دراسة (مرشد،2004، 61-65)، التي أكدت أن التعليم العالي يعاني من قلة ميزانية التعليم العالي في الخدمات التعليمية، وقلة مرتبا العاملين، وقلة ميزانية الجامعات في تزويد المكتبات بالكتب والدوريات العلمية.

دراسة (مطهر،9,2005)، التي أكدت أن التعليم العالي يعاني من محدودية القدرة الاستيعابية للتعليم العالي في ظل الزيادة المتواصلة على التعليم العالي.

دراسة (الصلاحي،7,2009)، التي أكدت أن البرامج الدراسية للتعليم العالي تتصف بالنمطية والتقليدية ، حيث لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

دراسة (الغيثي،2013، 42-43)، التي أكدت أن التعليم العالي يواجه اختلالات كبيرة تستدعي إعادة النظر في معايير القبول حتى تحقق أوسع قدر من العدالة والمساواة، وغياب قنوات الاتصال بين الكليات.

وعليه، فإن إشكالية هذه الدراسة تنطلق من اعتقاد مفاده أن ابرز التحديات التي تعاني منها التعليم العالي في اليمن ، انما تعود في الأساس الى ضعف فاعلية الاطر المرجعية الموجهة، وقلة المخصصات المالية، وغموض في فلسفتها ورويتها و أهدافها، وتدني جودة التعليم.

وتسعى الورقة الحالية الى تحديد التحديات الخارجية وما تمثلها من مخاطر وفرص ، و التحديات الداخلية وما تمثله من نقاط قوة ونقاط ضعف ، واعداد مصفوفة سوات (SOWT) لتحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية .

تأسساً على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي :

ما التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن ؟

ويمكن الاجابة على السؤال الرئيسي من خلال الاجابة على الاسئلة الفرعية الاتية :

1- ما التحديات الخارجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن ؟

2- ما التحديات الداخلية التي تواجه التعليم العالي في اليمن ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول بالرصد التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن ، بغية تصنيف نوع و حجم تلك التحديات ، وما يستلزمه ذلك من تقديم معلومات وحقائق حول مجال فعلها ومقدار تأثيرها على التعليم سلباً و ايجابا ، بما يبصر قيادات الادارية ومتخذي القرار من فهم وادراك التحديات المؤثرة على التعليم العالي حالياً ومستقبلا .

أهداف البحث :

يتحدد الهدف الرئيسي للبحث : بالتعرف على التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن ويتفرع عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

1- معرفة التحديات الخارجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن .

2- معرفة التحديات الداخلية التي تواجه التعليم العالي في اليمن .

3- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في مواجه تلك التحديات.

حدود البحث :

يقتصر البحث الحالي الى معرفة التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن من خلال المراجع والادبيات والوثائق الرسمية والبحوث النظرية.

مصطلحات البحث :

التحديات يعرفها (الحاج،2001، 95) بأنها: تلك العوائق والمعضلات التي تحد أو تقف حجر عثرة أمام احداث التغييرات والتحولات المنشودة في التعليم ، سواء الخارجية ،الناشئة من التغيرات التي يمر بها المجتمع أو الداخلية ، النابعة من تعثر استجابة التعليم للمواكبة والتغيرات المجتمعية .

ويعرف (Larsen،2001، 23) التحديات ، هي ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدو وجوده تهديداً ، أو اضعافاً ، أو تشويهاً ، أو جزئيا دائما أو مؤقتا لوجود وضع اخر يراد له الثبات ،والقوة والاستمرار.

وتعرف في هذا البحث التحديات بأنها متغيرات ،أو مشكلات ، أو صعوبات ،أو عوائق تشكل تهديداً ، أو خطراً في البيئة الداخلية والخارجية للتعليم العالي على المدي الحاضر و المستقبل والتي قد تحد من تحقيق أهدافها المرسومة .

التعليم العالي يعرفها (مريزيق، والفقية،2008، 12) بأنها: مرحلة من مراحل التعليم تلي المرحلة الثانوية ، وتعتبر قمة هرم المراحل التعليمية ، وتبدا بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي .

الدراسات السابقة :

دراسات محلية:

1- **دراسة الهبوب(2010)**، بعنوان" دراسة تحليلية مقارنة لأهداف التعليم العالي في اليمن والأردن"

هدفت الدراسة إلى تقويم واقع أهداف التعليم الجامعي في اليمن في ضوء أهداف التعليم العالي في الأردن . وذلك من خلال التعرف على مقومات فلسفة التعليم الجامعي وتحليل مضامين أهدافه وما يترتب عنها من وظائف واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين أهداف التعليم العالي في البلدين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب التحليلي الوثائقي المقارن.

توصلت الدراسة الي:

- إن جهود إصلاح وتطوير التعليم العالي والجامعي في البلدين , ولاسيما في اليمن ,لم تعط أولوية لعملية إصلاح المنطلقات الفكرية لهذا التعليم.
- يواجه التعليم العالي في البلدان العربية ,لاسيما في الأردن واليمن العديد من التحديات والمشكلات تأتي في مقدمتها المشكلات المتعلقة بغموض الفلسفة التي ينطلق منها هذا التعليم والأهداف المنبثقة عنها.

- على الرغم من كثرة الجهود الأكاديمية المعنية بقضايا التعليم العالي والجامعي، في البلدان العربية ، غير أن هناك ندرة ملحوظة في الدراسات والبحوث المعنية بفلسفة التعليم العالي فيها ولاسيما على مستوى الدراسات المقارنة.

– أن اللوائح والأطر القانونية وما يترتب عنها من الهياكل الإدارية التنظيمية، إنما هي انعكاس للموجهات التقليدية المؤطرة للتعليم الجامعي ,ماثلة في الوظائف المعروفة تقليديا للجامعة.

2- **تقرير مؤشرات التعليم العالي لسنة (2013-2014)** الصادرة عن المجلس الاعلى لتخطيط التعليم الأمانة العامة والتي توصلت الى مجموعة من المعوقات وهي:-

- توقف استراتيجية وزارة التعليم العالي وعدم العمل بها، نتيجة لضعف التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي وعدم العمل به.
- ضعف نسبة الالتحاق من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية المقابلة في مؤسسات التعليم العالي خصوصاً الإناث.
- زيادة إعداد الطلبة الملتحقين في البرامج والتخصصات الانسانية والاجتماعية وقلتها في التخصصات التطبيقية والتقنية.
- ضعف تلبية مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل.
- عدم اكتمال توفر نظام شامل وكامل للجودة والاعتماد الاكاديمي المؤسسي والبرامجي لمجلس الاعتماد الأكاديمي.
- شيوع النمط التقليدي في محتوى البرامج وعمليتي التدريس والتقويم.
- عدم وجود تشريعات ولوائح منظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

دراسات عربية

3- **دراسة السكيتي والزبون(2017)**، بعنوان" تطوير إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية لمواجهة التغيرات والتحديات التربوية في ضوء وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لكليات التربية فيها".

هدفت الدراسة الى تطوير استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية لمواجهة التغيرات والتحديات التربوية في ضوء وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لكليات التربية فيها، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات السعودية ، والبالغ عددهم(731) عضو هيئة تدريس ، وقد استخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي التطويري ، الذي تمثل في تصميم أداة الدراسة (الاستبانة).

توصلت الدراسة الى:

تطوير إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية لمواجهة التغيرات والتحديات التربوية في ضوء وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لكليات التربية فيها، وتتمحور رسالتها حول رعاية مجتمع العلم والمعرفة وتنمية مهاراتهم القيادية ليتمكنوا من مواجهة التغيرات التربوي، ورؤيتها.

منهج الدراسة :

في إطار هذه المنهج ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك لجمع البيانات والمعلومات ، وتصنيفها وترتيبها من خلال أدبيات الفكر التربوي الخاصة بهذا الموضوع وتحليلها وتفسيرها ، وما تفرضه هذه المنهجية من التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات وحقائق تشخيص حال استجابة التعليم العالي للتحديات التي تواجهه.

التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم العالي في اليمن :

هناك العديد من التحديات الاستراتيجية الخارجية والداخلية ,التي تواجه التعليم العالي في اليمن، جانب منها ماثل، يؤثر بقوة على التعليم العالي، مع الفارق في حدة هذا التأثير، والبعض الثاني في طور التشكل ومؤثراتها الضاغطة أخذة في التزايد على جوانب عديدة من أنشطة المجتمع ونظمه، والبعض الثالث مازال في طور التكون، وما يخبئه مستقبل الثورة العلمية وتطبيقاتها المختلفة، وتقنيات المعلومات والاتصالات، واقتصاد المعرفة من تغيرات بعيدة المدى، ومن إمكانات لا حدود لها.

وفي سياق هذه النظرة يمكن مناقشة أبرز التحديات الخارجية, والداخلية للتعليم العالي في اليمن، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحديات الخارجية :

1- تغيرات النمو والحركة السكانية

تعد مشكلة الزيادة السكانية مشكلة عالمية كبرى و تاخذ أبعاداً خطيرة، فقد زاد عدد سكان العالم في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة جعلت الدول تبدي مخاوفها، وتحذر من الخطورة الحالية والمستقبلية اذا استمر سكان العالم على ما هم عليه من نمو واطراد(أبو العينين وأخرون،2003).

ففي اليمن وبحسب نتائج التعداد السكاني في عام 2004 فإن سكان اليمن 1968516 نسمة،

من بينهم 51% رجال، ونحو 49% نساء .وبحسب الإسقاطات السكانية فإن عدد السكان في 2010 بلغ نحو 24 مليون نسمة ، ويتوقع أن يصل عدد سكان اليمن في 2020 إلى35 مليون نسمة وفقاً لنسب النمو الحالية (سيناريوهات اليمن، 12,2020)

يعد السكان ونموهم وخصائصهم الديموغرافية في اليمن من أقوى التحديات والهموم التي تواجه التعليم حالياً ومستقبلا ، كغيره من خطط التنمية المستدامة ، ونظم المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية (الحاج ، 2007)

على الرغم من ان النمو الذي تحقق في اجمالي الالتحاق في التعليم العالي ، وما تبعه من نمو في أعداد المعلمين والمباني الجامعية وفي مختلف مدخلات العملية التعليمية ، الا أن الخطة الخمسية الثالثة 2006–2010م تشير الى أن التعليم يواجه تحديات تبطئ من تطوره أهمها التشتت السكاني الذي يحد من امكانية الوصول الى كافة التجمعات السكانية ، وارتفاع معدل النمو السكاني والهيكل الفني للسكان ، الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية وتزايد أعداد الملتحقين بمعدل يفوق قدرها نظام التعليم العالي من موجهتها ، حيث ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم العالي من (193426) طالباً وطالبة عام (2002م)، إلى (260030) طالباً وطالبة خلال العام (2012) أي بزيادة قدرها (66604) طالباً وطالبة وبمتوسط زيادة (6660) طالباً وطالبة سنوياً، ثم قفز العدد إلى (294361) طالباً وطالبة خلال العام (2013م)، أي بزيادة قدرها (34331) طالباً وطالبة عن العام 2012 (التقرير الوطني ،2008، 30).

وتبين تقديرات السكان في اليمن لعام 2010 أن نسبة السكان أقل من14سنة (43.5٪) الذكور (5,199,954)، والإناث (5,013,165). وبما أن نصف سكان اليمن تحت سن (15) سنة، فسوف تتزايد أعداد الراغبين في التعليم العالي، نتيجة الزيادة السكانية(الحاج،2000)

وسوف تؤدي الزيادة السكانية العالية المتوقعة إلى عدم قدرة نظم التعليم العالي من استيعاب الخرجين ، إذ سوف تسوء أوضاع التعليم كثيرًا إلى جانب ما هو قائم اليوم، وسوف تتدهور صلته بمجتمعه، وستكون مخرجاته أكثر عبئًا على خطط التنمية، في وقت تعول فيه استراتيجية التنمية على البشر كأقوى عنصر في التنمية المستديمة، وأكبر عائقًا أمام إجراء التحولات الاجتماعية والسياسية والعلمية والتقنية المأمولة، وما يترتب على ذلك من زيادة معدلات الأمية والبطالة، ومن ضيق فرص تحسين نوعية حياة الأجيال القادمة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،2006).

من جانب أخر ، مازال هنالك ضعف في تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم العالي وعدالتها، حيث مازال معدل تكافؤ الفرص بين الجنسين متدنياً في عدد من البلدان العربية ومنها اليمن ،كما يزداد هذا الضعف

في تكافؤ الفرص بين الطلبة القادمين من الفئات الاجتماعية المتنوعة، وتتركز معظم مؤسسات التعليم العالي في المدن الكبيرة، وتحرم المدن الصغيرة من مؤسسات تعليم عال جيدة المستوى مقارنة حتى بالمعايير الاقليمية أو المحلية (حيدر،103,2015).

2- التحديات الاقتصادية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تحولات وتغيرات هائلة علي الصعيد الاقتصادي سواء علي المستوي الفكري، أو على مستوي الأداء والإنتاج، وتتجلي هذه التغيرات في العديد من الجوانب التي لها تأثيرها الكبير علي منظومة التعليم العالي ، ومن أهمها التغير السريع في المفاهيم الاقتصادية ومضامينها ، فمفاهيم مثل الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار تغير مدلولها، فأخذت أشكالاً مغايرة عما كانت عليه من قبل ، الأمر الذي يتطلب إلمام القائمين على تعليم الطلاب بمدلولات هذه المفاهيم، وتوضيح أبعادها . ومن التغيرات الاقتصادية ذات التأثير العميق علي المجتمع بمؤسساته المختلفة عملية "الخصخصة" (**privatization**)، ويقصد بها علي مستوي المجتمع تحويل القطاع العام إلي قطاع خاص، وعلي مستوي التعليم السماح للأفراد بإنشاء مدارس وجامعات خاصة. وغني عن البيان ما سيترتب علي هذا الاتجاه من آثار سلبية من أبرزها خرق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم ، والتقليل من شأن التعليم العالي الحكومي والتأثير السلبي علي مكانته. ولكي يواجه التعليم العالي الحكومي هذه الآثار، فإن من الضروري إعادة النظر في أهدافه ومحتواه وإمكاناته وأساليبه، بحيث يتمكن من إعداد طلابه بصورة جيدة تمكنهم من منافسة خريجي الجامعات الخاصة، بل والتفوق عليهم (عشيبة،2007، 56) .

ويضاف إلي التحديات السابقة عدم كفاية التمويل الحكومي ، الذي يقدم للتعليم العالي، وذلك نظراً للضغوط الكثيرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ، والتي تتمثل في التغيرات الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من نتائج مثل التكتلات الاقتصادية، والتحول إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلي الزيادة السكانية وزيادة تكلفة التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، وذلك في ضوء الأزمات الاقتصادية وندرة الموارد، والضغط الطلابي المتزايد، والرغبة في توسيع مظلة التعليم العالي مع الارتفاع بمستواه. ويطرح هذا التحدي ضرورة البحث عن موارد إضافية لتمويل التعليم العالي بالإضافة إلي الموارد التي تخصصها الدولة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال حصول التعليم العالي علي مقابل مادي نظير قيامها ببعض الأنشطة مثل : إجراء البحوث والدراسات اللازمة لبعض مؤسسات المجتمع، وعمل أعضاء هيئة التدريس في بعض المؤسسات الاقتصادية والإسهام في بحوثها ومشروعاتها، وتوفير تدريب مستمر للفنيين بعد تخرجهم ودخولهم سوق العمل، وكذلك

تحويل الجامعة إلي جامعة منتجة تستطيع أن تنتج بعض السلع الزراعية والصناعية للمجتمع المحلي، فضلاً عن الاستغلال الأمثل لكل الموارد المخصصة للتعليم الجامعي.

هذا، ولقد صاحب التقدم الاقتصادي السريع ظاهرة التغير الملموس في بنية المهن وطبيعتها، فاختفت مهن وظهرت مهن أخرى، وساد التغير بنية كل مهنة ، وأصبحت المهن اليوم وفي المستقبل لا تتطلب جهداً عضلياً وقوة جسمانية ، بل تتطلب دقةً وتفكيراً وتدقيقاً وبدرجة عالية ، وحلت الآلة والتقنيات الحديثة محل الإنسان في كثير من الأعمال .(حجاج،1995، 179)

وعليه فإنه يتعيَّن علي التعليم العالي أن يسعي لتكوين قوي عاملة لديها القدرة علي اكتساب المهارات التي تتطلبها الأعمال الجديدة، وتتمتع بمهارات بحثية عالية، ولديها إدراك واسع للتطورات في مجال التكنولوجيا والمعلومات، وتستطيع أن تقوم بدور رئيس في تطبيقها وتقييمها، وتوثيق الصلة بهذا توجيه الطلاب إلي التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، ويتطلب ذلك دراسة اتجاهات السوق المحلية وتحديد احتياجاتها.(عابدين ،1999، 307-308)

2- التحديات السياسية

ففي المجال السياسي تقلص دور الدولة نظراً لظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية، والتي أصبحت تلعب دوراً فعالاً في معالجة قضايا كثيرة مثل قضايا حقوق الإنسان والسكان والبيئة؛ الأمر الذي أدى إلى وجود المجتمع المدني العالمي الذي أصبح يراقب نشاطات الدول وسياساتها في القضايا الاجتماعية والإنسانية(عشيبة،2,2007).

من ابرز مظاهر التحديات الاستراتيجية تراجع هيبة الدولة، وانهيار القانون والنظام العام؛ نتيجة إحساس الناس بعجز الدولة وتفريطها بسيادتها للقوى الخارجية، الدولية والإقليمية، واختراق النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لقوانين وقرارات الدولة؛ لشراء الولاءات، وكسب المؤيدين والأنصار، وانشغال الدولة في إدارة الصراعات الداخلية؛ كي تفكك قوى الفعل في المجتمع، وكذا وصول أفراد وجماعات تنقصها الكفاية والخبرة إلى مركز صنع القرار(الحاج،23)

وتفرض التغيرات السابقة علي التعليم العالي مسئوليات جديدة تتطلب مزيداً من العمل لترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية لدي الطلاب، من خلال تكوين وتنمية القيم والاتجاهات التي تجعل من الديمقراطية أسلوباً معاشاً من أساليب حياة الطلاب. ويستلزم هذا إجراء تعديلات جوهرية في نظم وأساليب التعليم العالي بدايةً بنظام قبول الطلاب ، وانتهاءً بنظم التقويم وأساليبه.

كما أن هيمنه الاحزاب السياسية والاجتماعية على مؤسسات العليم كان لة أثر على تقليص استقلالية

التعليم العالي، ، وضيق هامش الحريات الأكاديمية، وغلبة الجانب البيروقراطي على تسيير مهام ووظائف الجامعات، مقابل غياب الشراكة المجتمعية ليس في تسيير شؤون الجامعات فحسب، وإنما أيضًا في دعمها ماديًا وإداريًا ومعنويًا(الحاج،24)

وعلى الرغم من أن قانون التعليم العالي قد نص بأن للجامعات شخصية اعتبارية واستقلالية مالية وادارية ، الا أنها تواجه تحديات سياسية ناتجة عن تدخل بعض الوزارات الحكومية في نشاطها ، وتعيين القيادات الأكاديمية والادارية من قبل الأحزاب السياسية الحاكمة، وتدخل الحكومة المباشر في سن التشريعات الخاصة بأنشطتها، وفرض مركزية مفرطة ونزعة تسلطية من قبل الحكومة ، مما أدي الى ضيق مساحة الحرية والشفافية لكل جامعة في صنع سياساتها وقرارتها وفق خصوصيتها، ووجود كوادر أكاديمية وادارية غير كفؤة ،وتشريعات وقوانين غير منسجمة مع وظائف الجامعة وأنشطتها(العفيري، 2014، 271).

وتتطلب أيضاً تلك التحولات الديمقراطية تجديد طرائق التدريس ، بحيث تركز علي الفهم لا التلقين، " فالطالب الذي شبَّ علي إعمال الفهم والتحليل، وعلي النقاش الحر وإبداء الرأي بشجاعة، وتقبل آراء الآخرين يكون قد نشأ وبداخله بذور الديمقراطية الحقة ، وكذلك يجب التأكيد علي ديمقراطية السياق الاجتماعي للعملية التعليمية، والعمل علي صيانة الحرية الأكاديمية للطلاب من خلال إتاحة الفرصة لهم لاختيار ما يناسبهم من محتوي تعليمي (وفقاً لنظام المقررات الدراسية أو الساعات المعتمدة) ، وصيانة حريتهم في ممارسة الأنشطة اللاصفية ، واختيار من يمثلهم في الاتحادات الطلابية.(UNESCO، 1993)

4 – التحديات الثقافية والاجتماعية

أدي تطور أساليب الاتصال إلي التفاعل المباشر بين أرجاء العالم في كل لحظة ، ونتج عن ذلك سيطرة بعض عناصر الثقافة العالمية على الثقافات المحلية وسعي بعض الدول المتقدمة – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – إلي نشر ثقافاتها وإلباسها ثوب الحضارة الإنسانية المعاصرة.

كما ان هنالك العديد من التحديات الاجتماعية التي توجهها التعليم العالي في العالم العربي منها: ضعف القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات ، ضعف المرود المادي لأصحاب الكفاءات، انعدام التوازن في النظام التعليمي، فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية، عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي ، زيادة الكثافة السكانية ، تخلي الدولة عن سياسة التعيين للخرجين(عبدالسميع،25,2007)

وعلي الرغم من أن التحدي الثقافي والاجتماعية يُعد من الإشكاليات القديمة التي واجهت الثقافة

الوطنية عبر العصور المختلفة، فإن حدته زادت وتفاقم أثره في العصر الذي نعيشه ، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلي عوامل متعددة ومتشابكة من أبرزها الثورة الهائلة في مجال العلم وتطبيقاته التكنولوجية، وما نجم عنها من تطور سريع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية ، وبصفة خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، والتي أصبح العالم في ظلها بمثابة قرية إلكترونية تتدفق فيها المعلومات والأخبار من كل مكان. حيث لم يعد من السهل رؤية الفاصل بين ما هو وطني وما هو عالمي، وأضحت المجتمعات الإنسانية تواجه سيلاً جارفاً من الإنتاج الثقافي الصادر عن هذه التكنولوجيا الفائقة. وكان من نتاج ذلك اندثار ثقافات محلية، أو ضياع بعض عناصر ثقافات محلية أخرى، أو صراع ثقافات وقوميات وعصبيات، كما صاحب ذلك مشكلات متعددة منها ظاهرة الاغتراب بين الشباب.

وفي ضوء ذلك يتعيَّن علي التعليم العالي أن يعمل علي ترسيخ الخصوصية الثقافية لدي الطلاب ويؤكد علي منظومة القيم التي تشكل هذه الخصوصية. وعليه كذلك أن يحافظ علي الذاتية الثقافية دون عزلة عن الحضارة العالمية المعاصرة في توازن دقيق ومدروس بين عناصر الثقافة العالمية وعناصر الثقافة المحلية؛ بحيث يكون خريج الجامعة منتمياً لوطنه، ومتصلاً بالثقافة العالمية، ومتخصصاً في مجال معين(جلال ، 1993) ، ووثيق الصلة بهذا الحفاظ علي اللغة القومية واستخدامها في التعليم في شتي قطاعات التعليم العالي، وتدارس عناصر الثقافة القومية بغض النظر عن نوع الدراسة التي يتلقاها الطالب، وذلك دون تعصب أعمي يغلق العين عن محاسن الثقافة العالمية المعاصرة، ودون فقد للهوية والشخصية القومية يسمح للطالب بأن ينسلخ من ثقافته، وتضيع هويته. .(بهاء الدين ، 1997، 82)

5- التحديات التكنولوجية

تشكل التطورات في مجال تقنيات المعلومات والاتصال ، أداة فاعلة بأيدي المشتغلين بالتعليم العالي في دول العالم المتقدمة ، وأدي التطور الكبير في تلك التقنيات الى تشكيل بيئة تنافسية كبيرة بين مؤسسات التعليم العالي ، بهدف تطوير برامجها الأكاديمية ، بحيث يمكن أن تقدم في أي مكان لمن يرغب في التعليم ، ولقد ساهم التعليم الالكتروني كثيراً في تحسين جودة البرامج الاكاديمية ، وجعل التعليم اكثر متعة ، واصبح التعليم الالكتروني سمة العصر ، وصارت أسواق التعليم العالي الان مفتوحة على مصراعيها للتنافس الدولي (حيدر،2015، 111).

ومن بين التحديات التي يجب مواجهتها لتحقيق الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات ، وهو اعداد عضو هيئة التدريس ، والباحثين لتفعيل التكنولوجيا في المواقف التعليمية ، وذلك بعقد الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس ، لتزويدهم بالمهارات ، والفرص التعليمية المناسبة ، لزيادة كفاءة عملية التعليم وفعاليتها ، كما أن البرمجيات التعليمية تقدم تحديا أخر الى حدما ، لذا لابد من التأكد على تطوير

البرمجيات ، وتوفير التي تتسم بالجودة العالية في مجال التعليم لتحقيق تعليم أكثر كفاءة وفاعلية (عبدالحي،2005، 87).

كما أثرت الوسائل التكنولوجيا الحديثة في تحديث أساليب وأنماط التعلم في مؤسسات التعليم العالي ، وأصبحت عنصر في تطوير العملية التعليمية والارتقاء بها ، وسمحت للأستاذ الجامعي أتباع أساليب مبتكرة ووسائط متنوعة ، وأتاحت للمتعلم سبلا أوفر للتعلم والاعتماد الذاتي (جدو، 2014، 13). كما أحدثت تلك التطورات في التعليم العالي ثورة في مجال التعليم والتعلم ، والبحث والتقييم ، وصار لزاماً على الطلبة واعضاء هيئة التدريس الاطلاع على الجديد من العلوم ، والمعارف المتاحة عبر الانترنت مما يزيد من قدراتهم على اكتساب المعرفة والاستفادة من تجارب الجامعات الخارجية(مطهر،4,2005).

ثانياً: التحديات الداخلية :

1- التمويل

يعد التمويل من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم العالي، كما يصطدم الطموح في تحقيق الآمال التعليمية المرجوة بما هو متاح ومحدود من موازنة الدولة للعملية التعليمية؛ فالتعليم العالي بحاجة إلى تمويل جيد من أجل تحقيق أهدافه وتحسين مخرجاته؛ فالتحدي اليوم الذي يواجه التعليم العالي هو كيفية البحث عن مصادر أخرى لتمويل لمواجهة الإنفاق المتزايد على التعليم ومتطلباته، وخاصة في ظل الطلب المتزايد على التعليم العالي، وعدم كفاية التمويل الحكومي.

تعتمد كل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في اليمن (جامعات، وكليات مجتمع، والمعاهد العليا التابعة للوزارات) بشكل كامل على الدعم الحكومي الذي يصل إلى أكثر من 95% في الوقت الذي يبلغ فيه مجموع الإنفاق على التعليم العالي حوالي 17% من ميزانية التعليم لعام 2014م ، والتي تمثل بدورها حوالي 21% من الإنفاق الحكومي الذي ربما يصعب زيادته بشكل أكبر؛ الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر إضافية لدعم التوسع وتحسين النوعية في مجال التعليم العالي، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الحالية، لان على التعليم الحالي أن ينافس على الموارد المحدودة للدولة مع الأولويات الأخرى في مجال التعليم (كالتعليم الأساسي والتعليم الثانوي) وفي مجال الصحة وغيرها من المجالات الخدمية، وخاصة في ظل الموارد المحدودة للدولة، والتي لا يتوقع أن تزيد كثيراً في الأمد القريب (مطهر،19،2005).

ويعد التمويل الحكومي المصدر الأساسي لتمويل للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى المصادر الأخرى التي لا تتجاوز حوالي 5% من الميزانية الكلية لكل جامعة، حيث تأتي المصادر الأخرى من رسوم التعليم الموازي، وتمويل الابتعاث، والقروض والمنح الخارجية؛ إلا إن مقدار ما

تحصل علية التعلم العالي من رسوم بالإضافة إلى التمويل الحكومي لا يوفر التمويل اللازم لشراء الأجهزة، والإعداد المناسب للكادر التدريسي، وبناء القدرات المؤسسية للجامعات، وليس أدل على ذلك من القصور الكبير الذي تعانيه المكتبات الجامعية في التجهيزات، وعدد الكتب، والمراجع والدوريات العلمية(الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي ،2006-2010،30-33).

كما يعاني التعليم العالي في اليمن العديد من العديد من التحديات اهمها: ضعف مصادر التمويل الحكومية، وسوء استغلال ما هو متاح منها بشكل سليم ومتوازن .إذ تشير بعض الدراسات إلى وجود العديد من الإشكاليات في إدارة الموارد المالية للجامعات، من أهمها : تزايد إنفاق الجامعات على أنشطة لا تعد من أولويات أنشطتها، وتعاظم الحاجة المستمرة لموارد إضافية للبناء والصيانة والتشغيل، واستحواذ القيادة الجامعية على النصيب الأكبر من المخصصات المتعلقة بالبحث العلمي لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية وأنفاقها لأغراض شخصية تحت مسميات رسمية لا مبرر لها، وضعف م ا رقبة النفقات بشكل دوري من قبل أعضاء مجلس الجامعة(باطويح،243,2003)

2- ضعف الكفاءة الداخلية

تشمل منظومة الكفاءة الداخلية للتعليم العالي المدخلات البشرية المتمثلة في الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والمناهج، وكذلك المدخلات الإدارية والتنظيمية والمالية. ولرفع مستوى هذه الكفاءة فمن المهم معالجة عدد من القضايا كالخلل في توزيع الطلبة على التخصصات، ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومعالجة الهدر في العملية التعليمية لا سيما الرسوب والتسرب وتوازن الطاقة الاستيعابية .

https://qafilah.com/ar

يعتبر ضعف الكفاءة الداخلية صورة من صور تبديد الطاقات المادية والبشرية المتاحة في تحقيق أهداف الجامعات والكليات ويتمثل ذلك في ارتفاع نسب الرسوب والتسرب والبقاء لفترات تصل الى ما بين 6-8 سنوات فأكثر حتى يتخرج الطالب ويتبين هذا الفاقد بوضوح أكثر اذا ما أدركنا أن نسبة المتخرجين من الجامعات اليمنية تمثل 8,8% من مجموع الملتحقين فاذا افترضنا ان الطالب يحتاج الى (4) سنوات للتخرج في اغلب الكليات ، والتي تساوي ربع الفترة اللازمة للتخرج ، فان قسمة25%=35% أي ان الكفاءة الداخلية في حدود 35% ، بينما الفاقد يصل الى 64,8% وفق هذا المقياس الأولى الذي نقترحه بسبب عدم توفر بيانات دقيقة لحساب الفوج الظاهري المستخدم في مثل هذه الدراسات(مطهر،20,2005)

نظام التعليم العالي في الدول العربية ومنها اليمن تعانى من عدم الكفاءة سواء من ناحية الكفاءة الداخلية أو الخارجية، ويرجع ذلك إلي عدة عوامل منها: الخلل الكبير بين أعداد الخريجين سنوياً واحتياجات سوق العمل، وعدم كفاية أعداد الجامعات المتاحة للطلاب، الأمر الذي يؤدي إلي التكدس الشديد في بعض الكليات بالجامعات المختلفة، وهذا يعكس عدم توافر فرص متكافئة للتعليم العالي فيما بين المحافظات، مما يشكل أعباء إضافية على الدولة (بلتاجي،2014، 23)

وعموما فان أي طالب يرسب ، أو يطول بقاؤه على المدة المقررة للتخرج يمثل بقاؤه على هذا الحال حائلا دون التحاق طلبة جدد نظرا لمحدودية الطاقة الاستيعابية ، ويمثل هدرا للموارد المحددة المتاحة للتعليم العالي خاصة مع توفير فرص الدراسة الشبة مجانية في الجامعات الحكومية التي تنفق الحكومة عليها بنسبة تصل الى 95% تقريبا.(مطهر، 2005,10)

3- نمطية التعليم

من المآخذ على التعليم العالي شيوع التماثل والتكرار المفرط لبض الأقسام دون تطوير ملموس في المقررات التعليمية او مفرداتها ، فاعتماد التكرار في الشكل والمضمون لا يساعد في بناء مجتمع المعرفة ويضعف دور الجامعة في التنمية علاوة على التأثير السلبي على الطلاب ، وهنا لا نقف موقفاً مناوئاً لتكرار الأقسام في مختلف الجامعات بل لابد من اعمال روح التغير والتحديث في منظومة العملية التعليمية الخاصة بكل قسم .

ومجمل القول ان تكرار أقسام قد يكون مفيد اذا تم ادخال جملة من المتغيرات تستهدف دمج مواد دراسية واستحداث اخري جديدة اضافة الى استحداث مقررات خاصة بالحاسوب واللغات الأجنبية والأكثر أهمية ادخال مواد دراسية من قسمي الفلسفة وعلم الاجتماع الى مصاف المقررات الدراسية في بعض اقسام الدراسات الاخرى .

وكما أشرت سابقاً كانت معظم أقسام كلية الآداب جامعة صنعاء تتضمن مقررات تم الغاؤها وفق رغبات شخصية وحزبية دون اعتماد رؤية علمية .

ولعل السبب الرئيسي في هذا التكرار يرجع الى ادارة الجامعات وسوء تعاملها مع الشأن الأكاديمي اضافة الى ان الرغبة في افتتاح جامعات جديدة وبأسرع وقت دون الاستعداد الكامل لمثل هذا الأمر يجعل من النقل والتقليد الية متبعة في البناء التنظيمي والاكاديمي للجامعات الجديدة (الصلاحي، 2009، 8).

فالتعليم يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي و التعليم العالي باعتبار أن التعليم الأساسي موحد و متشابه إلى حد كبير، و لكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والتعليم العالي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للتعليم العالي فإن الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكررة ومزدوجة، وهذه التقسيمات الأكاديمية تتناسب وحقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة لتنويع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، التكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، فالتقسيمات الأكاديمية قديمة و كانت تتناسب مع بساطة المجتمع العربي، أما الآن بشكل أو آخر فقد تطورت الحياة في المجتمع العربي و بنيته الاقتصادية، لذلك لابد أن تؤسس شعب وتقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية، ويمكن في ذات الوقت أن توفر أيدي عاملة

للتخصصات وتقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة، وما لم يبدأ العرب في تنويع و تحسين تعليمهم وبرامجه فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول و المهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر و حركته الاقتصادية، والاجتماعية.

http://ar.qantara.de/webcom

4- غياب تقنيات التعليم والتعلم

يشهد التعليم اليوم ثورة في تقنيات التعليم والتعلم غيرت من نظم التعليم وتنظيماته ، ومن بيئته وإدارته ، ومن وظائفه وأهدافه ، ومن ثورة في المناهج الدراسية وأساليب التدريس والتقويم ... الخ؛ بصورة اختزلت مكان وزمان التعليم والتعلم ، وكسرت التقاليد التعليمية القديمة ، فاسحة الطريق أمام تكوين بيئة تعليمية جديدة شكلاً ومضمونا ، نتيجة الثورة التقنية التي شملت مختلف مجالات الحياة ، حيث حطمت الوسائط المتعددة الحواجز بين وسائط المعلومات والاتصال والإعلام ، وغيرت شبكة الإنترنت شروط تبادل المعلومات والاتصالات بين الأفراد. www.bab.com\articles

هناك غياب شبه كامل لتقنيات التعليم والتعلم الحديثة في التعليم العالي في اليمنية، وخاصة في الجامعات الإقليمية، حيث تعاني الجامعات في اليمن من عجز شديد في البنى التحتية لتقنيات التعليم والتعلم، البشرية منها والمادية، لدرجة أن معظم الجامعات اليمنية لا تستطيع أن توفر الوسائل التعليمية التقليدية، وخصوصًا الجامعات الإقليمية، فضلاً عن قصور كبير في التوظيف السليم لما هو متوافر من تقنيات التعليم والتعلم، لأسباب عديدة داخلية وخارجية، لعل جوهر منشأها هيمنة البنى التقليدية القديمة على نظم التعليم الجامعي والتقويم، وعجز كبير في المهنيين القادرين على تشغيلها، وحتى لو استخدم ما هو متوافر منها، فهي محدودة الأثر في عملية التعليم والتعلم، في وقت باتت فيه معظم جامعات العالم تحث الخطى نحو الاستفادة من تطبيقات العلم؛ بالتوسع في استخدام تقنيات التعليم والتعلم، ليس لرفع كفاية العملية التعليمية، وتمكين الدارسين من تعليم أنفسهم بأنفسهم فحسب، وإنما أيضًا لتوفير التعليم للجميع، وجعله يمتد من المهد إلى الحد. www.medialit.org

جمود البرامج والمناهج التعليمية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها ، واستمرارها في محتواها القديم ، شكلاً ومضمونا ً، بعيداً عن متغيرات العصر ، ونتائج الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصالات ؛ ما جعل غالبية البرامج الدراسية تركز على العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتركز محتوى المناهج على المعارف النظرية المكثفة ، وما ترتب على ذلك من اغتراب البرامج والمناهج التعليمية عن واقع المجتمع وقضاياه في غالب الأحيان ، وإلى ضعف كفاية الخريجين ، وبالتالي بطالة المتعلمين .. إلى ما هنالك من نتائج عملت على إعادة إنتاج التخلف والمحافظة عليه .

وهنا صار على الجامعات في اليمن أن تساير تطورات التقنية الحديثة، لإيجاد مصادر تعليم وتعلم متعددة ومتطورة، تتيح وتوسع فرص التعليم أمام المتعلم والمعلم من خلال توظيف تقنيات التعليم والتعلم؛ لرفع مستوى التحصيل الجامعي بكفاية وفاعلية، وما يستلزمه ذلك من تعديلات وتحويرات في المنهج التعليمي، والكتاب الجامعي، وفي نظام المتابعة، وفي القياس والتقويم، وفي الإدارة الجامعية، وفي بيئة الجامعة الداخلية والخارجية، وفي ثقافتها الداعمة. www.Schools-of- tomorrow .com

5- ضعف البحث العلمي

لا يحظى البحث العلمي في التعليم العالي في اليمينية باهتمام كبير، كما تفتقر الجامعات للثقافة والتقاليد البحثية، وكذلك لا تتوفر الإمكانات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية؛ فالمعامل، والفنيون، والمكتبات المزودة بالمصادر والمراجع الحديثة والدوريات المتخصصة، كلها غير متوفرة بشكل كاف ، إضافة إلى ضعف الحوافز المشجعة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالدراسات والبحوث .أما ما ينشر من بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس، فإن الحافز لهم هو – غالبا- الترقية للرتب العلمية، وليس في إطار إستراتيجية للبحث العلمي في الجامعة. كذلك لا توجد هيئة وطنية تتولى دعم وتنظيم مجال البحث العلمي ومراق بته. علاوة على ذلك فإن المعلومات الدقيقة عن كمية البحوث، ونوعيتها، ومجالاتها، غير متوفرة (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي،2010، 39)

عند الحديث عن البحث العلمي على مستوي المؤسسات التعليمية تظهر تحديات كثيرة أهمها: قلة فرص البحث العلمي ضعف ثقافة البحث العلمي لدى مؤسسات القطاع العام والخاص ، وضعف الصلة بين المشاريع البحثية وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقضايا القطاعات الانتاجية ، وضعف التواصل العلمي مع المؤسسات العلمية الاقليمية والعالمية ، وضعف التمويل والانفاق على البحث العلمي ، وغياب أطر واضحة لإدارة البحث العلمي(حيدر،115,2015).

وبالرغم من تزايد عدد مراكز البحوث بالجامعات الحكومية الا أن واق البحث العلمي مازال يعاني من العديد من المعوقات أهمها: غياب دور مراكز الأبحاث في الارتقاء بمستوى أداء وانتاجية ميدان العمل والانتاج ، وانحصار هذه المراكز في المجالات الانسانية والاجتماعية ، وضعف البحث العلمي المتقدم والمرتبط بالنواحي التقنية ودورها في التنمية البشرية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،2006 /99,2007)

ضعف ثقافة البحث العلمي فكراً وتطبيقاً وتوظيفاً في الحياة العملية والعامة ، حيث يسود العمل التربوي نمطية مفرطة في التقليد والبيروقراطية، ويمتد هذا الوضع إلى الجامعات ، إذ إلى جانب ضعف البنية التحتية والتطوير التقني ، لا توجد قناعة كاملة لدى القيادات السياسية والإدارية بالدور الهام للبحث العلمي في اتخاذ القرارات وفي التطوير ، وضعف الدعم والتخصصات المطلوبة للبحث العلمي ، وغياب

البيانات والمعلومات الدقيقة ، ونقصان في الثقافة البحثية ، وغياب مفهوم التكامل والتنسيق في اجراء البحوث بين الجامعات ، (قنديلجي و السامرائي ،2008، 48) ، وغياب سياسة واضحة للبحث العلمي والتقني ، فضلاً عن ضعف أنشطة البحث العلمي، وغالبية البحوث التي تجرى في مؤسسات التعليم العالي للترقية .

ومن ينظر الى واقع البحث العلمي في الدول العربية واليمن خاصه على اختلاف بينها في النسب ، يجده طفلاً يحبو وفي بداياته الأولى ، لا من حيث عدد مؤسسات البحث العلمي ، أو عدد البحوث والمؤلفات العلمية والثقافية المنجزة وحسب بل من حيث النظر اليه بوصفه عملاً مؤسسياً ، يحتاج الى مراكز بحثية ذات بعد استراتيجي ، يحمل على عاتقه جملة الهموم والقضايا والمشكلات ذات الصلة بالبعد الاصلاحي أو التطويري للواقع وتقدمه ، أو ذات الصلة ببناء المشروع الحضاري العربي الذي يمكنه من مقابلة المشاريع الحضارية العالمية ، أو مواكبتها ، ويواجه تحديات الواقع المعاصر ومتغيراته ، فهو يفتقر الى الامكانات المادية والتقنية والفنية .(المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية ،2007، 15)

6- ضعف المناهج الدراسية:

يثير الحديث عن المناهج الدراسية أو التعرض لها الكثير من الشجون والحساسية ويعود ذلك الى أنها وقعت تحت تأثير وسيطرة قوي ثقافية و اجتماعية وسياسية خارج المؤسسة التربوية مما جعلها أسيرة الصراع بين أطياف اجتماعية وثقافية عديدة و في خضم ذلك تم تناسي الأهداف والاحتياجات التربوية الدائمة، حيث تشير بعض الدراسات الى وجود العديد من الاشكاليات التي تواجه التعليم العالي في المناهج الدراسية من أهمها: عدم اتساق الخطط الدراسية مع متطلبات سوق العمل وضعف صلة محتويات المناهج الجامعية بمتطلبات الوظائف في سوق العمل، وضعف صلة مسايرة محتوياتها لتطوير المعرفة وتطوير التقنية وخصائص العصر(العفيري،2014، 267).

كما يعتبر جمود المناهج التعليمية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها، واستمرارها في محتواها القديم، شكلاً ومضمونًا بعيدًا عن متغيرات العصر، ونتائج الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصالات؛ مما جعل غالبية البرامج الدراسية تركز على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتركز محتوى المناهج على المعارف النظرية المكثفة، وما ترتب على ذلك من اغتراب البرامج والمناهج التعليمية عن واقع المجتمع وقضاياه في غالب الأحيان، وإلى

ضعف كفاية الخريجين، وبالتالي بطالة المتعلمين، إلى ما هنالك من نتائج عملت على إعادة إنتاج التخلف والمحافظة عليه.(الحاج،2013، 11)

كما تعاني المناهج الدراسية العديد من القصور تتمثل باستخدام أسلوب التدريس التقليدي، قصور التخطيط سواء في الجامعات أو القطاعات المختلفة لمعرفة حاجاتها من الموارد البشرية، عدم التوازن بين العرض والطلب من القوي العاملة الجامعية الناتج عن قصور التخطيط العلمي السليم، افتقار المدارس الثانوية الى التوجيه والارشاد التي تكتشف ميول الطلبة وقدراتهم بطرق علمية، ضعف الترابط بين التعليم العالي ومؤسسات المجتمع، ضعف الترابط بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع (ناصر،88,2015)

كما يفترض ان تساهم المناهج التعليمية على استخدام الطرق والأساليب الحديثة في التعليم والتعلم مثل : الحوار والمناقشة ، وأسلوب حل ، Generative Learning المشكلات ، والتعلم بالاكتشاف ، والاستقصاء ، والتعلم التوليدي وأسلوب التعلم التعاوني والعمل في مجموعات صغيرة ، والعروض والتجارب العملية ، والدراسات الميدانية والحقلية وإجراء المشروعات ، واستخدام الحاسب في التعليم والتعلم. (عبدالسلام،299,2006)

7- غياب الاستقلالية المالية والادارية

تحظى التعليم العالي في اليمنية باستقلالية كبيرة في الشؤون الأكاديمية والإدارية، أما فيما يتعلق بالأمور المالية، فعلى الرغم من أن التشريعات الخاصة بالجامعات اليمنية تعطي لها استقلالية تامة، إلا أن الواقع غير ذلك؛ حيث إن وزارة المالية تقوم بتحديد سقف ميزانية الجامعات، وتوزيعها على بنود محددة، علماً أن الميزانية الحكومية التي تعمل الجامعات وفقاً لها، لا تتناسب مع طبيعة أنشطة الجامعات ووظائفها .كما أن لكل جامعة مسئولا ماليا معيناً من قبل وزارة المالية، ولكل كلية مسئولُ ماليُ يتبع المسئول المالي في الجامعة، ويتم صرف المبالغ المستحقة عن طريقهم وفقا للبنود المحددة سلفا، دون تجاوزها إلا بموافقة من قبل وزارة المالية(الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي،2010، 18)

ان أحد العوامل المهمة في تحقيق التميز المعرفي لمؤسسات التعليم العالي، هو حصولها على الاستقلال المالي والاداري والأكاديمي، ويقصد باستقلال الجامعة حريتها في إدارة شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية إدارة ذاتية مع إشرافها الكامل على مكانها (الحرم الجامعي) دون أية ضغوط أو وصاية خارجية عليها كمؤسسة وعلى المنتمين إليها (أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب)، في إطار الالتزام بالقواعد العامة المنظمة لسير العمل في مؤسسات الدولة ومنظماتها الاجتماعية(رزق،124,1994)

وتتعدد المظاهر الايجابية عن الاستقلال المالي والاداري ، من بينها :(عشية،2007، 31)، حرية أعضاء هيئة التدريس في اختيار مجالات وموضوعات البحوث والدراسات العلمية، وحريتهم في التعبير عن آرائهم العلمية والأكاديمية داخل الجامعة واختيار قياداتهم الجامعية على أساس الانتخاب الحر، وحرية الجامعة في وضع نظم تحويل الطلاب ونقلهم إلى كلياتها، وحريتها في وضع القواعد المالية الخاصة بها، والتصرف في الميزانية المخصصة لها بما يحقق مصالحها.

بعبارة أخرى يمكن القول : إن قصور الاستقلال المالي والاداري يُعد المشكلة الأم التي تتفرع منها بقية المشكلات الأخرى، فعلى سبيل المثال يترتب على قصور الاستقلال المالي والاداري : (السباخي، 1994، 229–230)، عدم قدرتها على تبني معايير قبول ملائمة، وانحسار البحث العلمي الموضوعي وضعف اهتمامه بدراسة مشكلات المجتمع وقضاياه، وشيوع السلبية واللامبالاة والنمطية سواء في مجال التدريس أو البحث، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع دور الجامعة وضعف مستوى خريجيها وتدني نظرة المجتمع إليها.

جدول(1)

يوضح جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات

القوة	الضعف
1- توفير قاعدة بيانات حول توفر أماكن في بعض التخصصات لتفعيل تبادل البعثات البينية. 2- الدراسة الشبة مجانية في الجامعات الحكومية. 3- تأسيس شعب وتقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية. 4- منح فرص للقبول للرغبيين في التعليم العالي الجامعي. 5- التعليم الموازي مصادر اخري لتمويل التعليم العالي. 6- إنشاء المراكز الاستشارية في الجامعات الحكومية . 7- استحداث مقررات خاصة بالحاسوب واللغات الأجنبية. 8- التخطيط السليم لمواجهة هذا النمو السكاني الكبير. 9- فتح المجال أمام المتقدمين للتعليم العالي. 10- استخدام الطرق والأساليب الحديثة في التعليم والتعلم مثل : الحوار والمناقشة ، وأسلوب حل. 11- حرية أعضاء هيئة التدريس في اختيار مجالات وموضوعات البحوث والدراسات العلمية، 12- وحريتهم في التعبير عن آرائهم العلمية والأكاديمية داخل الجامعة واختيار قياداتهم الجامعية على أساس الانتخاب الحر، 13- وحرية الجامعة في وضع نظم تحويل الطلاب ونقلهم إلى كلياتها، وحريتها في وضع القواعد المالية الخاصة بها، والتصرف في الميزانية المخصصة لها بما يحقق مصالحها.	1- تعتمد كل مؤسسات التعليم العالي الحكومية بشكل كامل على الدعم الحكومي. 2- القصور الكبير الذي تعانيه المكتبات الجامعية في التجهيزات، وعدد الكتب، والمراجع والدوريات العلمية. 3- الخلل في توزيع الطلبة على التخصصات. 4- الهدر في العملية التعليمية لا سيما الرسوب والتسرب وتوازن الطاقة الاستيعابية. 5- الخلل الكبير بين أعداد الخريجين سنوياً واحتياجات سوق العمل. 6- وعدم كفاية أعداد الجامعات المتاحة للطلاب. 7- شيوع التماثل والتكرار المفرط لبض الأقسام دون تطوير ملموس في المقررات التعليمية او مفرداتها. 8- غياب شبه كامل لتقنيات التعليم والتعلم الحديثة في الجامعات اليمنية. 9- عجز شديد في البنى التحتية لتقنيات التعليم والتعلم، البشرية منها والمادية. 10- عن قصور كبير في التوظيف السليم لما هو متوافر من تقنيات التعليم والتعلم. 11- هيمنة البنى التقليدية القديمة على نظم التعليم الجامعي والتقويم وعجز كبير في المهنيين القادرين على تشغيل الاجهزة الحديثة . 12- معظم الجامعات اليمنية لا تستطيع أن توفر الوسائل التعليمية التقليدية. 13- جمود البرامج والمناهج التعليمية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها ، واستمرارها في محتواها القديم ، شكلاً ومضمونا ً، بعيداً عن متغيرات العصر. 14- وتركز محتوى المناهج على المعارف النظرية المكثفة. 15- ضعف ثقافة البحث العلمي فكراً وتطبيقاً وتوظيفاً في الحياة العملية والعامة. 16- وضعف الدعم والتخصصات المطلوبة للبحث العلمي ، وغياب

	البيانات والمعلومات الدقيقة ، ونقصان في الثقافة البحثية. 17- جمود المناهج التعليمية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها، واستمرارها في محتواها القديم. 18- عدم قدرتها على تبني معايير قبول ملائمة، وانحسار البحث العلمي الموضوعي وضعف اهتمامه بدراسة مشكلات المجتمع وقضاياه، 19- وشيوع السلبية واللامبالاة والنمطية سواء في مجال التدريس أو البحث، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع دور الجامعة
الفرص	**التهديدات**
1- إجراء البحوث والدراسات اللازمة لبعض مؤسسات المجتمع. 2- وتوفير تدريب مستمر للفنيين بعد تخرجهم ودخولهم سوق العمل. 3- تحويل الجامعة إلي جامعة منتجة تستطيع أن تنتج بعض السلع الزراعية والصناعية للمجتمع المحلي. 4- العمل لترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية لدي الطلاب. 5- إجراء تعديلات جوهرية في نظم وأساليب التعليم الجامعي بدايةً بنظام قبول الطلاب. 6- اتاحة الفرصة للطالب للتعبير عن رأيه في نظم الدراسة والمحتويات الدراسية وطرائق التدريس وأساليب التقويم. 7- علي ترسيخ الخصوصية الثقافية لدي الطلاب ويؤكد علي منظومة القيم التي تشكل هذه الخصوصية. 8- لتزويدهم بالمهارات ، والفرص التعليمية المناسبة ، لزيادة كفاءة عملية التعليم وفعاليتها. 9- ارتفاع معدل النمو السكاني والهيكل الفني للسكان ، الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية. 10- في تحديث أساليب وأنماط التعلم في مؤسسات التعليم العالي. 11- وأتاحت للمتعلم سبلا أوفر للتعلم والاعتماد الذاتي .	1- التشتت السكاني الذي يحد من امكانية الوصول الى كافة التجمعات السكانية . 2- زيادة الطلب على الخدمات التعليمية وتزايد أعداد الملتحقين بمعدل يفوق قدره النظام التعليمي. 3- الى قدم وعدم صلاحية كثير من المباني المدرسية. 4- خرق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم. 5- تدخل الاحزاب السياسية في تعيين قيادات أكاديمية وادارية بالجامعات. 6- فرض مركزية شديدة من قبل الحكومة على الجامعات. 7- تعصب الفرد لثقافه مجتمعه. 8- عدم قدرة نظم التعليم العالي من استيعاب الخرجين. 9- استقطاب الكفاءات العلمية الى سوق العمل الخارجي. 10- زيادة تكلفة التعليم عامة، والتعليم الجامعي خاصة، وذلك في ضوء الأزمات الاقتصادية. 11- وجود كوادر أكاديمية وادارية غير كفؤة 12- تشريعات وقوانين غير منسجمة مع وظائف الجامعة وأنشطتها.

ابرز التوصيات التي تحد من تحديات التعليم العالي :-

1- تحقيق التكامل بين سياسات التعليم العالي ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- تطوير المناهج التعليمية لتعليم العالي بالشكل الذي يؤدي إلى تخرج كوادر قادرة على تلبية احتياجات المجتمع ومشاريع التنمية.

3- تحقيق مسألة استقلالية التعليم العالي وإبعادها عن التأثيرات الفكرية والسياسية التي تنتهجها الدول، والتأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية والقويمة والإنسانية.

4- اعتماد مبدأ الديمقراطية في اختيار القيادات الجامعية ابتدأً من رئيس الجامعة وانتهاءً برئيس القسم العلمي.

5- التوسع في استخدام تقنيات التعليم والتعلم ، والمتابعة الدائمة لما يستجد منها ، كضرورة لتطوير بيئة التعليم وإغنائها بمصادر التعليم الحديثة.

6- توظيف البحث العلمي في خدمة قطاعات الإنتاج والتنمية، وربط مؤسسات البحث العلمي بمؤسسات الدولة كافة، وزيادة تفعيل تقديم الخدمات بشكل يؤثر في جودة عمليات التصنيع والإنتاج وتوفير الخدمات.

7- تنويع مصادر التمويل التعليم العالي لتطوير التعليم وتحسين نوعيته .

8- تطبيق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، أصبح من الضروريات التي يفرضها الواقع الحاضر.

9- إدخال نظم الاتصالات والمعلومات الحديثة إلى مؤسسات التعليم العالي لضمان البقاء والاستمرار.

إبراز الدراسات المقترحات ما يلي :

1- التحديات التي تواجه التعليم العالي وانعكاسها على إدارة الجامعات وسبل التغلب عليها.

2- تحديات التعلم الإلكتروني التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات اليمنية من وجهة نظرهم.

3- .تصور مقترح لمواجهة التحديات الاستراتيجية التي تواجه التعليم الثانوي في الجمهورية اليمنية.

4- استراتيجية مقترحة للجامعات اليمنية لمواجهة التحديات التربوية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس.

المراجع :

1- أبو العنين ،علي خليل ،واخرون (2003) ، **الأصول الفلسفية للتربية قراءات ودراسات في دار الفكر** ، القاهرة ، سعد للطباعة.

2- الأحمد ،عنان ،(2008)، بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،**المجلة العربية للتربية** ،المجلد 23،العدد2.

3- أحمد علي الحاج محمد (2001) **التعليم الجامعي اليمني . الواقع والتحديات . خيارات المستقبل . إستراتيجية التطوير**، صنعاء ، دار المنار ،ص ، ص 95 ،101 .

4- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي ،2006-2010.

5- باطويح، محمد عمر، (2003) استقلالية الجامعات العربية الرصيد الإستراتيجي للتنمية .بحث مقدم إلى الملتقى العربي الثاني الموصفات العالمية للجامعات، المنعقد خلال الفترة 22 – 24 جامعة عدن.

6- باعباد، على هود(2004)، **فلسفة التعليم العالي و أهدافه في اليمن** ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،اليمن.

7- بلتاجي، مروة محمد شبل، (2014، 23)، **تمويل التعليم العالي في مصر :المشكلات والبدائل المقترحة** ، جامعة القاهرة ، مصر .

8- البنك الدولي، (2010)، التعليم في اليمن الفرص والتحديات، **تقرير حول وضع التعليم في الجمهورية** .

9- بهاء الدين ، حسين كامل ،(1997)، **التعليم والمستقبل**، القاهرة : دار المعارف.

10- ..... ،(1997)، **التعليم والمستقبل**، القاهرة : دار المعارف.

11- التقرير الوطني (2008) ، **التطوير التعليمي في الجمهورية اليمنية** ، مقدم للدورة الثامنة والاربعين للمؤتمر الدولي للتربية جنيف 25-28 نوفمبر 2008م

12- جدو ، ابو طالبي ، (2014) ، **اليوم التكويني لتطوير الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي ،الوسائط التكنولوجية والتعليم الجامعي** ، جامعة سطيف ، الجزائر

13- الحاج ، أحمد علي (2000)، **التعليم الجامعي اليمني ،الواقع والتحديات خيارات المستقبل استراتيجية التطوير**، صنعاء ، دار المنار.

14- .....، ..... (2007) ، **مسيرة تحديث التعليم في اليمن ، واقعه واستراتيجية تطويره** ، صنعاء ، دار أبرار للطباعة والنشر

15- حامد ، عمار(1987)، دور التعليم الجامعي في تنمية الاجتماعية والاقتصادية، **مجلة دراسات تربوية**، المجلد الثاني، الجزء الثامن.

16- حجاج، عبد الفتاح أحمد(1995)، "رؤي مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرون" ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الإمارات ، المجلد الأول .

17- حمزة، أسوان عبد الله (2013) **ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، مجلة التواصل**، العدد(30)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، اليمن.

18- حيدر، عبداللطيف حيدر،(2015)، **اعادة هيكلة التعليم العالي** ،جامعة صنعاء ، اليمن .

19- الدجني، أياد علي (2006)، **دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين.

20- رزق، فتحي محمد،(1994)، ، "بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة : دراسة مقارنة"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية بأسيوط، جامعة أسيوط.

21- الزبون، محمد سليم و السكيتي، محمد ابراهيم(2017)، تطوير إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية لمواجهة التغيرات والتحديات التربوية في ضوء وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لكليات التربية فيها، المجلد العاشر ، العدد(28)، السعودية.

22- السباحي، عمر،(1994)،استقلال الجامعة بين الشعار والتطبيق"، مجلة التربية المعاصرة، العدد 33،القاهرة، مصر.

23- سيناريوهات اليمن(2020)، لمؤسسة فريدريش ايبرت الألماني – مكتب اليمن ، منتدى التنمية السياسية على شبكة الانترنت،www.pdf-yemen.com fes-yemen.org

24- الصلاحي، فؤاد، (2009)، **التعليم العالي في اليمن خصائصه ومشكلاته** قرأه تحليلية من منظور سوسيولوجي ،اليمن .

25- عابدين ، محمود عباس،(1999)، "**رؤية لتطوير التعليم الجامعي المصري**" ، مجلة التربية والتنمية ، العدد 16 .

26- عبدالسلام، عبدالسلام مصطفي،(2006)، **تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة**، جامعة المنصورة.

27- عبدالسميع ،أسامة ،(2007)، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية** ،دار الفكر الجامعي ،مصر.

28- ..... (2007)، ادوار الإدارة الجامعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة، **سلسلة محاضرات** بكلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، مصر.

29- العفيري، نبيل أحمد محمد،(2014)، **مشروع مقترح للتخطيط الاستراتيجي لتطبيق الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية** ، كلية التربية ،جامعة اب ، اليمن .

30- .....،(2014)، **مشروع مقترح للتخطيط الاستراتيجي لتطبيق الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية** ، كلية التربية ،جامعة اب ، اليمن .

31- عشيبة، فتحي درويش،(2007)، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية ، دار الفكر الجامعي مصر.

32- الغيثي، عبدالله مبارك،(2013) القيمة التنبؤية لمعدلات الطلبة في الثانوية العمة بمعدلاتهم التراكمية في البكالوريوس، مجلة العلوم التربوية ، العدد 28، مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء.

33- القضاة، خالد يوسف،(2013)، تحديات التعلم الإلكتروني التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظرهم، عمان، الاردن.

34- قنديلجي، عامر و السامرائي ،ايمان (2008)، **البحث العلمي الكمي والنوعي** ، الاردن عمان .

35- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،(2006 /2007)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية : مراحله – أنواعه المختلفة** ، الاصدار السادس ، صنعاء.

36- مرشد، فائز صالح منصر،(2004) ، العوامل المؤثرة في فعالية الأداء الاداري في الجامعات اليمنية، **رسالة ماجستير غير** منشورة ، فسم الادارة والتخطيط . جامعة صنعاء، اليمن .

37- مريزيق ،هشام و الفقيه ، فاطمه ،(2008) ، **قضايا معاصرة في التعليم العالي** ، عمان ، دار الراية والتوزيع.

38- مطهر ، محمد بن محمد ،(2005) ، **التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية** ،المركز الوطني للمعلومات ، اليمن .

39- ..... ،(2005) ، **التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية** ،المركز الوطني للمعلومات ، اليمن .

40- منصور، مصطفي يوسف(2007)، تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهتها، **رسالة غير منشورة** ، الجامعة الاسلامية ،غزة، فلسطين.

41- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2006): **رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي** ، دمشق.

42- المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، (2007) ، **مجتمع المعرفة : التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً** ، المجلد الثاني .

43- تقرير مؤشرات العليم العالي في اليمن لسنة 2013-2014

44- ناصر، محمد سعيد ،(2105)، **أولويات التغيير في الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة** ، جامعة صنعاء ،اليمن .

45- الهبوب ، أحمد (2015) ، **دراسة تحليلية مقارنة لأهداف التعليم العالي في اليمن والأردن**، جامعة إب ،اليمن .

46- .WWW.towson.edu\csme

47- http://ar.qantara.de/webcom

48- https://qafilah.com/ar

49- Paris, UNESCO, **Worldwide Action in Education** (1993), 2nd Edition , P, 8.

50- www.bab.com\articles

51- www.medialit.org

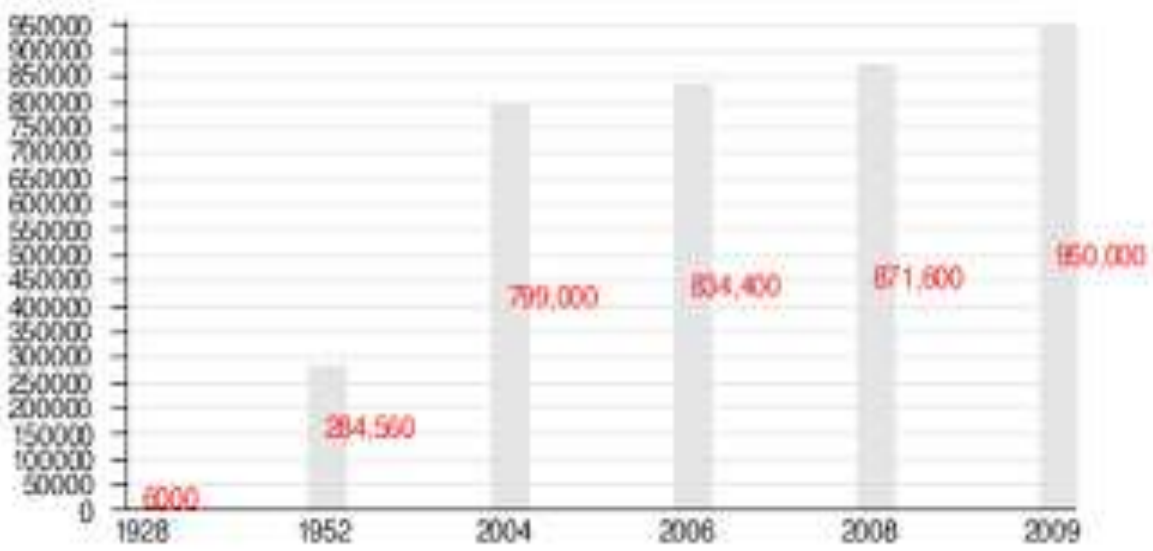
950000
900000
850000
800000
750000
700000
650000
600000
550000
500000
450000
400000
350000
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
6000
284,560
799,000
854,400
871,600
950,000
1928
1952
2004
2006
2008
2009

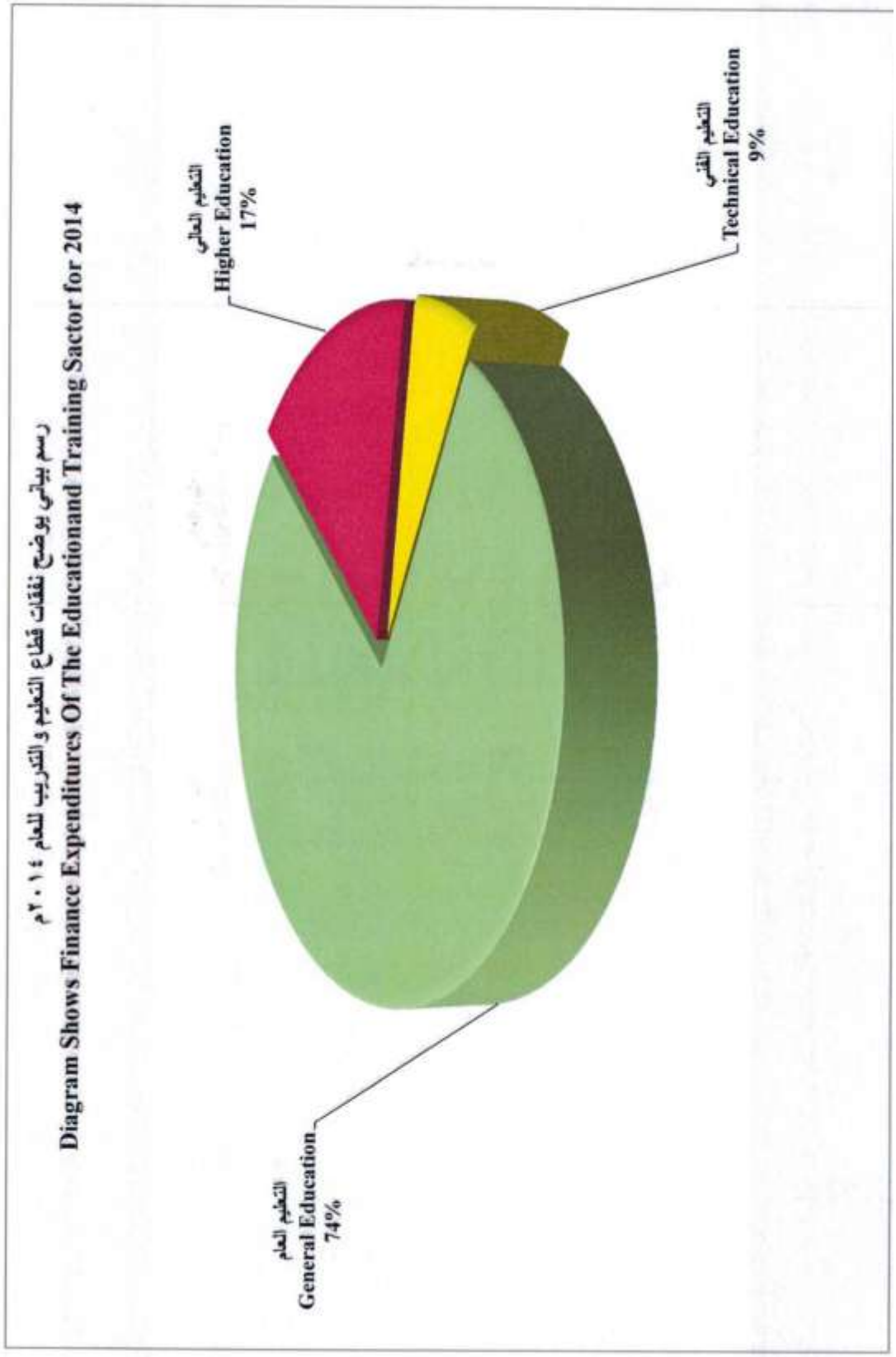
رسم بياني يوضح نفقات قطاع التعليم و التدريب للعام ٢٠١٤م
Diagram Shows Finance Expenditures Of The Educationand Training Sactor for 2014
التعليم العالي
Higher Education
17%
التعليم الفني
Technical Education
9%
التعليم العام
General Education
74%

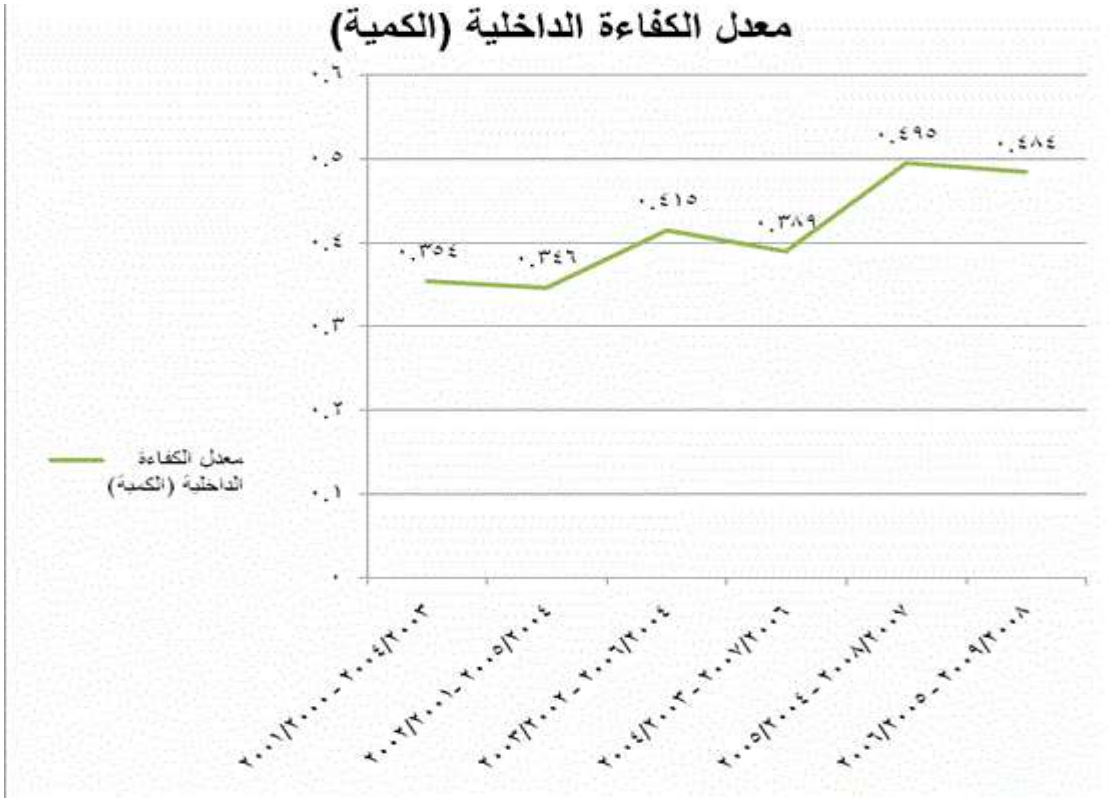

قياس جودة كفاءة التعليم العالي